أولاً: النظام البرلماني في بريطانيا

تُعَد بريطانيا مهدَ الديمقراطية البرلمانية في العالم، ففيها نشأت وتوطدت الركائز الأساسية لهذه الديمقراطية، ومنها انتشرت إلى مختلف الدول التي تبنتها فيما بعد.

والميزة الرئيسية التي يتصف بها النظام البرلماني في بريطانيا انه يقوم بالأساس على مجموعة من القواعد القانونية الدستورية العرفية، وبعض القوانين العادية ذات الطابع الدستوري التي أقرتها البرلمانات في فترات تاريخية متباعدة. ولقد مر النظام السياسي في بريطانيا بمراحل مختلفة إلى أن استقر على الوضع الذي هو عليه الآن.

ـ المؤسسة الحزبية

يعرف البعض النظام السياسي البريطاني بأنه نظام حكم حزبي؛ بمعنى أن السلطة تكون طوال مدة ولاية مجلس العموم بيد الحزب المتمتع بالأغلبية البرلمانية فيه. وعلى هذا يلعب الحزب الحاكم وقيادته بشكل خاص دورا أساسيا في رسم معالم الحياة السياسية في البلاد. وإن السبب الجوهري في تمتع حزب واحد بأغلبية مقاعد مجلس العموم يعود إلى انقسام الأغلبية الساحقة من الشعب البريطاني إلى حزبين كبيرين لابد لأحدهما الفوز بأغلبية المقاعد أثناء الانتخابات. ونظرا لاستمرار هذه الظاهرة التاريخية منذ عدة قرون، سمي النظام البريطاني أيضا بأنه نظام يعيش في ظل الثنائية الحزبية بالرغم من وجود عدة أحزاب أخرى هامشية في البلاد.

أ- نشأة نظام الثنائية الحزبية: يعود تاريخ الحركة الحزبية في بريطانيا إلى بداية القرن السابع عشر حين أخذت تتبلور داخل صفوف البريطانيين عامة، وأعضاء البرلمان بصفة خاصة اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية معبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتباينة لكل من الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية. وكان من أهم القضايا المطروحة: الموقف من قضية الإصلاح الديني وما يتفرع عنها من تسامح تجاه أتباع المذاهب الدينية المختلفة، والموقف من علاقة البرلمان بالملك والتوازن الذي يمكن أن يقوم بينهما. ولقد انقسمت هذه الاتجاهات إلى حزبين كبيرين متعارضين هما "التوريز" (Torys) المعبر عن الاتجاه المحافظ للطبقة الأرستقراطية، وحزب "الويكز" (Wight) المعبر عن الاتجاه الليبرالي (التحريري) للطبقة البرجوازية الناشئة.

ولقد تولى هذان الحزبان الكبيران قيادة الحياة السياسية البريطانية، وأسهم وجودهما وتنافسهما الدائم على السلطة في رسم معالم النظام البرلماني وإرساء قواعده الرئيسية. وخلال القرن التاسع عشر بدأ الحزب الأول يعرف باسم حزب المحافظين في حين اتخذ الثاني لنفسه اسم حزب الأحرار.

ومع بداية القرن العشرين وازدياد نفوذ الطبقة العاملة وانتشار الافكار الاشتراكية بتأسيس حزب ثالث هو "حزب العمال". وبقي هذا الحزب يحتل دور القوة الثالثة في البلاد إلى أن مكنته أحداث الحرب العالمية الأولى، والنتائج التي تمخضت عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من الفوز بالانتخابات التشريعية العامة للمرة الأولى في عام ١٩٢٤، بعد أن استأثر بتأييد ودعم الأغلبية الساحقة من أنصار حزب الأحرار. وبذلك تحول حزب العمال إلى قوة رئيسية في البلاد إلى جانب حزب المحافظين أما حزب الأحرار فقد ضعفت مكانته، وأخذ قسم من أنصاره يؤيد حزب المحافظين.

ب- مزايا نظام الثنائية الحزبية وآثاره: لقد ميّزت الثنائية الحزبية الحياة السياسية ببعض المزايا الإيجابية، على حين أدت إلى تعطيل آلية هذا النظام وقلبت عمليا قواعده الجوهرية رأسا على عقب.

فمن جهة أولى ساعدت الثنائية الحزبية التي تترجم عمليا بوجود حزب واحد متمتع بأغلبية مقاعد في مجلس العموم، على قيام حكم قوي ومستقر في بريطانيا، فالحكومة البريطانية المؤلفة من أعضاء اللجنة القيادية لحزب الأغلبية في مجلس العموم والتي يرأسها رئيس هذا الحزب، تعد حكومة قوية لأنها تستند لتأييد أغلبية برلمانية حزبية منسجمة ومنضبطة انضباطا شديدا. وهذا الأمر يكفل لها إمكانية الحكم بشكل مستقر وبدون أزمات أو هزات طوال مدة ولاية مجلس العموم.

ونظرا لتشكل الحكومة البريطانية من فئة حزبية واحدة فإنها تقوم بممارسة مهام الحكم من خلال البرنامج السياسي الذي أعلنه الحزب والتزم بتنفيذه أمام المواطن في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة.. ولهذا تكون سياسة الحكومة في خطوطها الرئيسية على الأقل، سياسة ثابتة وواضحة وبعيدة عن التقلب والتردد الذي تتميز به سياسة ومواقف الحكومات القائمة على أساس تحالف ظرفي بين عدة أحزاب.

كما ساهم نظام الثنائية الحزبية في زيادة فعالية وتأثير الجسم الانتخابي لأن الناخب البريطاني عندما يقوم بعملية الاقتراع والمصادرة بين الحزبين الكبيرين إنما يقوم بطريقة مباشرة باقتناء الوزير الأول الذي سيكون حتما رئيس الحزب الفائز

بالأغلبية، وأعضاء الحكومة الذين سيكونون من بين أعضاء اللجنة القيادية لهذا الحزب، وبتحديد السياسة العامة التي ستنتهجها الحكومة المقبلة وتسير عليها.

ومقابل هذه المزايا الايجابية، أدت الثنائية الحزبية، من جهة أخرى، إلى تعطيل القاعدة الجوهرية للنظام البرلماني متمثلة بمسؤولية الوزارة أمام البرلمان. إذ بسبب نظام ثنائية الحزبية أصبحت مسؤولية الحكومة البريطانية أمام مجلس العموم شكلية فارغة من أي مضمون حقيقي. لقد وفر نظام الثنائية الحزبية للحزب الفائز أغلبية منسجمة ومنضبطة لا تخشى عملياً من حدوث مواجهة سياسية مع مجلس العموم، من قبيل حجب الثقة عنها، وإجبارها على الاستقالة.. ويشهد التاريخ البرلماني المعاصر في بريطانيا على ندرة حدوث مثل هذا الأمر، ولهذا يمكن القول إن الحكومة ـ واقعاً ـ غير خاضعة لرقابة المجلس، فالسياسة البريطانية تقررها اللجنة القيادية للحزب الحاكم، والتي ستحظى بتأييد مجلس العموم الذي يضم أغلبية من نفس الحزب.

كما لم يعطل نظام الثنائية الحزبية هذه القاعدة البرلمانية الجوهرية فحسب بل قلبَ أوضاع العلاقة بين الحكومة والبرلمان رأسا على عقب لمصلحة الحكومة والوزير الأول، فالحكومة البريطانية لم تعد فقط غير خاضعة لرقابة مجلس العموم بل إنها أصبحت أيضا تتدخل في صلب اختصاصاته الدستورية ولو بصورة شبه مباشرة. فالحكومة البريطانية تضطلع عمليا بأغلب مهام التشريع، ولا تترك لمجلس العموم إلا مهمة إخراجه بصورة قانونية. فهي من خلال مشاريع القوانين التي تعدها بنفسها واقتراحات القوانين التي توعز لنواب حزبها في المجلس بتقديمها إليه، تضمن إقرار أي نص تشريعي ترغب بإصداره.. مثلما تستطيع الحكومة، من خلال تأييد الأغلبية النيابية الحزبية لطلبها أن تحصل من مجلس العموم، في أي وقت تشاء على تفويض يسمح لها باتخاذ مراسيم تشريعية لها قوة القانون. وهكذا تحكمت الثنائية الحزبية بطبيعة التوازن بين البرلمان والحكومة لمصلحة هذه الأخيرة.

ج- خصائص الأحزاب البريطانية: تتميز الأحزاب السياسية الكبرى في بريطانيا بطابعها الإيديولوجي المعتدل، وبكونها أحزاب أطر شديدة التنظيم.

١- فمن جهة أخرى تعد هذه الأحزاب أحزابا إيديولوجية لأنها تجسد تاريخيا مصالح الطبقات وفئات اجتماعية متباينة. الحزب المحافظ يُعَد تقليديا حزب الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية الكبيرة، وحزب العمال يمثل مبدئيا الطبقة العاملة وحزب الأحرار يعبر إلى حد ما عن مصالح بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة وأرباب المهن الحرة إلى أن هذا التقسيم المبسط للأمور لا يمكنه أن يحجب عن الأنظار واقع التقارب الإيديولوجي الكبير بين هذه الأحزاب والذي يتمثل بعدم وجود تناقض صارخ بين برامجها وأهدافها السياسية المختلفة، ويعود هذا التقارب الواضح إلى عدة عوامل أهمها:

- وجود اتفاق عام بين أغلبية أبناء الشعب البريطاني على أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتم التوصل إلى ذلك على إثر الإنجازات المتحققة في مجال الحقوق الشخصية والحريات العادية والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي شملت بآثارها كافة الموطنين البريطانيين، ولهذا لم يعد الانقسام السياسي في المجتمع انقساما حادا، إنما أصبح انقساما ثانويا يدور حول قضايا فرعية. وتعبر عنه الأحزاب المختلفة من خلال برامجها السياسية المتقاربة.

- كذلك ساعد على إضفاء طابع الاعتدال على الأحزاب البريطانية نوعية النظام الانتخابي الفردي الأكثري ذي الدورة الواحدة ووجود حزبين كبيرين يحتكران واقعيا إمكانية الحصول على أغلبية برلمانية في مجلس العموم، ويحرصان على بذل أقصى الجهود لتحقيق الفوز في دورة الانتخاب الوحيدة. فنظرا لثقة كل حزب باستمرار تأييد أنصاره التقليديين له أثناء المعركة الانتخابية فإنه يسعى قبيل هذه المعركة لكسب تأييد الفئة غير المنحازة سلفا إلى أي حزب، والتي تنتمي بشكل عام لتيار الوسط، ولكي يتمكن من ذلك؛ يحرص كل حزب على اظهار نفسه بمظهر الاعتدال، ويتبنى برنامجا سياسيا متوازنا يتخلى فيه عن المواقف والآراء المتطرفة.. ولقد أدت هذه الظاهرة السياسية الواضحة إلى شيوع طابع الاعتدال الإيديولوجي للأحزاب البريطانية، فصار من المتعذر التمييز بين من هو يساري أو يميني.

٢- وتعد الأحزاب البريطانية من جهة أخرى أحزاب أطر (Partis de cadres)، فهي لا تقوم على أساس انتماء رسمي ومباشر ومكثف لجماهير الشعب وإنما على أساس تنظيم يظم عددا محدودا نسبيا من الأطر والشخصيات السياسية والاجتماعية الهامة والفاعلة في مختلف قطاعات الحياة العامة.

ويتميز التنظيم الحزبي هذا بقوته وانضباطه الشديد وهو انضباط لابد منه لتماسك الحزب ومحافظته على الانسجام بين عناصره بصفة عامة، وممثليه في مجلس العموم بشكل خاص.

د- دور الأحزاب في الحياة السياسية: تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في الحياة السياسية ولاسيما في كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية. ويتجلى هذا الدور من خلال مظاهر عديدة من بينها.

- إن الحزب الذي يتمتع بالأغلبية النيابية في مجلس العموم، والذي تنبثق الحكومة عن لجنته القيادية، هو من يرسم سياسة البلاد ويحدد مواقفها من القضايا الدولية والداخلية الراهنة، كما يتمتع بإصدار كافة التشريعات التي يراها ضرورية لوضع سياسته موضع التنفيذ. ولا يحد من سلطة الحزب في هذا المجال إلا قوة الرأي العام الشعبي واتجاهاته ومواقفه.

- إن الأحزاب البريطانية تسيطر بشكل شبه مطلق على مختلف القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية، فقيادات الأحزاب هي التي تختار الدوائر الانتخابية التي ستقدم فيها مرشحيها، وهي التي تختار المرشحين بحرية أيضاً، وتوفر لهم الدعم السياسي والمالي اللازم للنجاح وتستغل الأحزاب بنجاح واقع كون الترشيح المستقل صعب جدا في البلاد بسبب الأعباء المالية الباهظة التي يتطلبها وكذلك إحجام المواطن البريطاني غالبا عن تأييد المرشحين المستقلين لاعتقاده بأن تأييدهم ورفعهم إلى سدة المجلس لن يكون له تأثير حاسم على مجريات الحياة السياسية في البلاد. وهكذا يشعر المرشح الحزبي الفائز بأنه مدين إلى الحزب في حصوله على عضوية مجلس العموم؛ حزبه الذي وفر له أسباب النجاح المختلفة. وهذا الشعور لابد منه لضمان استمرار انضباط النواب الحزبيين والتفافهم حول قيادة الحزب.